

معوقات نجاح الدفع الإلكتروني في الجزائر Obstacles to the success of electronic payment in Algeria

د.حسان طاهر شريف /مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، دكتور،

hacene.tahar.cherif@gmail.com

ط.د. مرقب زقاوي / مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الأورومتوسطية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، طالب

دكتوراه، m.zeggaoui@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: اليوم 2025/12/30

تاريخ القبول: اليوم/الشهر 2024/05/04

تاريخ الارسال: 2023/11/30

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل وضعية بعض مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر ومقارنتها مع السعودية باعتبارها خطت خطوات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات لاسيما في الدول العربية، وتطور نشاط الدفع الإلكتروني ومدى استخدامه في المعاملات التجارية في الجزائر، والمجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية من أجل تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني TPE في المعاملات التجارية قصد ضمان شفافية الممارسات التجارية من خلال العمل الذي تقوم به مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية الشلف من دور تحسيس وتوعوي ونشر الوعي عن فوائد استخدام هذا النوع من الدفع بين تجار التجزئة. الكلمات المفتاحية: الدفع الإلكتروني، الانترنت، الهاتف الثابت، الخلوي المتنقل، ممارسات تجارية.

تصنيف JEL: XX, XX

Abstract :

This research paper aims to analyze the status of some information and communications technology indicators in Algeria and compare them with Saudi Arabia as it has made great strides in the field of information technology, especially in the Arab countries, the development of electronic payment activity and the extent of its use in commercial transactions in Algeria, and the efforts made by the Algerian state to generalize The use of electronic payment methods (TPE) in commercial transactions in order to ensure the transparency of commercial practices through the work carried out by the Directorate of Trade and Export Promotion of the State of Chlef in a sensitizing and awareness-raising role and spreading awareness about the benefits of using this type of payment among retailers. Key words: Electronic payment, Internet, fixed telephone, mobile cellular, commercial practices.

Jel Classification Codes : XX, XX

- توطئة (مقدمة):

لقد كان للثورة التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، مما ساهم في نقل المجتمعات عبر الزمن إلى عصر المعلومات، فقد أصبحت أجهزة الحاسوب والأدوات الإلكترونية قادرة على تحقيق الاتصال المباشر والآني مع بعضها البعض رغم تباعد المسافات، ويمكن أن يتحقق هذا التواصل من خلال شبكة الإنترنت التي تعتبر ثمرة من ثمار هذا التقدم التكنولوجي الهائل، فقد فتحت آفاقاً جديدة في شتى مجالات الحياة وأحدثت قفزة نوعية في بيئة الأعمال التجارية، وظهور التجارة الإلكترونية التي تعتمد على هذه التكنولوجيا في تعاملاتها سواء في عرض السلع والخدمات أو تسوية المعاملات عن البطاقات البنكية أو الشيكات الإلكترونية أو غيرها من المعاملات النقدية التي تتم إلكترونياً.

والدفع الإلكتروني يعتبر من الركائز الأساسية لها سيما بعد الانتشار الكبير للإنترنت وتطبيقاته، إن المميزات العديدة التي يوفرها هذا النوع من الدفع ساهم في زيادة إدراك العديد من الدول لأهمية تبني التجارة الإلكترونية، فالحاجة إلى تعميم واستعمال هذا النوع من الدفع لم يعد خياراً بل أصبح ضرورة حتمية تفرض وجودها على جميع الدول، والجزائر كغيرها من الدول أخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل الحدو على خطى الدول السبقة لاستعمال هذا النوع من الدفع من أجل الاستفادة من المزايا المحققة منه.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة لإيضاح وتبيين الإطار المفاهيمي للدفع الإلكتروني، واقع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر ومقارنتها مع السعودية ومتطلبات تطوير وتفعيل الدفع الإلكتروني في الجزائر. ونظراً لأهمية هذا الموضوع الذي يعد لازمة حتمية لتوفير البنية التحتية والمتطلبات التقنية لنجاح وتشجيع الدفع الإلكتروني في الجزائر، فإننا نطرح السؤال الرئيسي التالي : ما هو واقع ومأمول الدفع الإلكتروني في الجزائر؟.

- وقصد الإلمام بالموضوع ارتأينا تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:
- **المحور الأول :** الإطار المفاهيمي للدفع الإلكتروني ؛
- **المحور الثاني:** واقع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر
- **المحور الثالث:** متطلبات تطوير وتفعيل الدفع الإلكتروني في الجزائر

I- الإطار المفاهيمي للدفع الإلكتروني

مع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة والتوسع في استخدامها من قبل الأفراد والمؤسسات والشركات بمختلف أحجامها وفي شتى مجالات الحياة، مما أدى إلى ظهور أنظمة السداد الإلكترونية مثل البطاقات الائتمانية التي مكنت الأفراد والمؤسسات استخدام المال دون حمله، والذي ازدهر مع مفهوم الأنظمة الغير نقدية (Cashless systems) وتطورت بأنظمة البطاقات الخاصة مثل النقود الإلكترونية (e-Money) وأنظمة بوابات الدفع الإلكترونية (payment gateways) والتي مكنت ربط حسابات المستخدمين مع بوابات الدفع الرقمية لسداد التزاماتهم المالية مقابل البضائع أو الخدمات التي يشترونها من خلال الانترنتⁱ.

I-1- مفهوم الدفع الإلكتروني

هناك مجموعة من التعاريف لمفهوم الدفع الإلكتروني (payment gateways) ومن أهم هذه التعاريف: تعرف بأنها "الوسيلة التي يتم بواسطتها نقل، المعلومات التي تتعلق بحسابات الأطراف المعنية بصفقات تجارية إلكترونية"ⁱⁱ.

كما تعرف على أنها "مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتمثل في البطاقات البنكية والنقود الإلكترونية والشيكات الإلكترونية"ⁱⁱⁱ.

كما يعرف على أنه "عملية تحويل الأموال التي هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال هذه البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات"^{iv}.

I-2- أنواع وسائل الدفع الإلكترونية

تتمثل أنواع وسائل الدفع الإلكترونية في^v:

I-2-1- النقود الإلكترونية (Electronic Money):

لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة الى وجود حساب بنكي عند اجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما .

I-2-2- الشيكات الإلكترونية :

هو أمر بدفع مبلغ معين من الساحب الى المسحوب عليه لفائدة طرف ثالث هو المستفيد بطريقة إلكترونية، فبعد أن يقوم المشتري بتحرير الشيك الإلكتروني وتوقيعه توقيعاً إلكترونياً مشفراً، يرسله بالبريد الإلكتروني إلى البائع والذي يقوم كذلك بالتوقيع عليه ويرسله إلى جهة التخليص.

I-2-3- المحفظة الإلكترونية (Electronic Wallet): هي عبارة عن وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما قد تكون المحفظة الإلكترونية عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة، يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو قرصا مرنا يمكن إدخاله في الحاسب ليتم نقل القيمة المالية منه أو إليه عبر الأنترنت باستخدام برامج معينة .

I-2-4- بطاقات الدفع الإلكتروني: وتعرف أيضا باسم النقود البلاستيكية، وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية أو مغناطيسية كالكارت الشخصي أو الفيزا أو الماستر كارد، تمكن هذه البطاقات حاملها من الحصول على النقود عن طريق الصرافات الآلية، كما تمكنه أيضا من شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريده من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ نقدية من المال قد تتعرض للسرقة أو الضياع .

وتوجد عدة أنواع من بطاقات الدفع الإلكتروني وهي:

❖ البطاقات الائتمانية؛

❖ بطاقات الدفع؛

❖ بطاقات الصرف البنكي؛

❖ بطاقة الأنترنت؛

❖ البطاقات الذكية.

I-2-5- الهاتف المصرفي الخليوي: وتشمل الخدمات المصرفية المزودة عبر الهواتف الخليوية، الخدمات المعلوماتية والاستفسار عن الأرصدة وأي معلومات يطلبها العميل والاطلاع على عروض البنوك ومعرفة أسعار الصرف الفورية ومعدلات الفائدة والقيام بعمليات التغطية والمضاربة والمراجعة في أسواق الصرف الآجلة والاستعلام بشأن القروض وتمويل الاستثمارات .

I-2-6- الأنترنت المصرفي: وتعني قيام العملاء على إنجاز أعمالهم من خلال المواقع الإلكترونية، فالبنوك بدأت تفكر في انشاء مقرات لها عبر الويب بدلا من انشاء مباني .

I-3- أهمية وسائل الدفع الالكترونية:

ولوسائل الدفع الالكترونية أهمية بالغة لأطراف العلاقة التعاقدية، فهي تمنح عدة فوائد ومزايا سواء لحاملها أو للبنك المصدر لها أو حتى للتاجر وعلى المستوى الاقتصادي عموماً نذكر البعض منها:^{vi}

- **الشعور بالأمان والخصوصية والسهولة في الاستعمال:** فتعتبر وسائل الدفع الالكترونية وسيلة دفع جاهزة توفر على المستهلك حمل النقود وما يترتب على ذلك من مخاطر ضياعها أو سرقتها، كما تخول له الايفاء بالتزاماته بطريقة سهلة بعيدة عن التعقيد، كما تساعد على توفير الوقت من خلال اجراء عمليات الدفع. كما أن الخصوصية في التعامل بوسائل الدفع الالكترونية تأتي من كون هذه الوسائل لا ترتبط في معظمها بشبكات مصرفية أي أنه لا تكتنفها علاقة مصرفية مما يقلل احتمال اطلاق الغير على الصفقات التي يقوم بها المستهلك.

- **أما بالنسبة للتجار فتكمن الأهمية في:** كون القيمة الالكترونية التي قام المستهلك بدفعها لهم قابلة للتحويل الى نقود عادية بدون أدنى شك وذلك بضمان المؤسسة التي قامت بإصدارها، فلا مجال للدعاء بعدم كفاية الحساب المصرفي للمستهلك أو عدم وجود ائتمان خاص به، فالقيمة النقدية استوفتها المؤسسة المصدرة مسبقاً كون وسائل الدفع الالكتروني مخزنة ومسبقة الدفع في أغلبها كما تمكن الاهمية في امكانية استقطاب عملاء جدد وترويج وزيادة مبيعات التجار وتوفير الميزة التنافسية.

- **أما بالنسبة للاقتصاد فتكمن وسائل الدفع الالكتروني من تفادي مخاطر التحصيل النقدي أو الدفع بالشيكات بدون رصيد باعتبارها تعد أداة مضمونة للتحصيل وإجراءات بسيطة تتمثل في موافقة جهة الاصدار بالنسبة للتجار، وهذا من شأنه تطوير الفعالية العملية للقطاع المالي وتسهيل السيطرة التي تفرضها الحكومات على الاعمال الالكترونية وتعزيز التجارة الالكترونية عن طريق البطاقة الذكية التي تشكل مفتاحاً في سبيل ازالة العوائق في مواجهة التجارة الالكترونية.**

- **توفير النقدية بصورة فورية:** فيؤدي هذا النظام إلى تحسين التدفق النقدي و كذا- تسريع دورة النقد، فتنامي أهمية دور الوساطة المالية بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية الناتجة عن عوامة الأسواق وتوسع حجم المبادلات التجارية والاستثمارية وتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد بين أطراف متبايعين في المكان، تعتبر مصدراً مربحاً من خلال ما يحصل عليه البنك من رسوم العضوية ورسم التجديد والرسم المفروض على السحب النقدي سواء كانت المبالغ مقطوعة أو مجددة بنسبة مغوية من المبلغ المستخدم وكذا فوائد التأخير في السداد وغرامة ضياع البطاقة وغيرها.

سهولة التعامل بهذه الوسائل نتيجة اتساع رقعة المبادلات الاقتصادية التي كانت - ولا زالت أداة مهمة في تحريك الاقتصاد بسبب تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وارتفاع عدد المتعاملين بالإنترنت المصرفي.

I-4- خصائص وسائل الدفع الإلكتروني

ما زاد من أهمية وسائل الدفع الإلكترونية الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها في ما يلي^{vii}:

- يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية: أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم خاصة بما أن عمليات التجارة تتوسع إقليميا ودوليا، وبذلك تساعد وسائل الدفع الإلكترونية على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع والنقل.

- يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية: وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الإنترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

- يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين:

❖ من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية

المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدما؛

❖ من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم

السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة مالية؛

- يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك: أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

- يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

❖ شبكة خاصة يقتصر الإتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم؛

❖ شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

II- واقع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر

إن التطورات التكنولوجية السريعة تسهل أيضا ظهور الخدمات في التجارة الدولية عبر الحدود، وتشكل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمود الفقري للتجارة الإلكترونية، وتوفر البنية الأساسية للشبكة وتعزز رقمنة أنواع الخدمات الأخرى، ولقد سهلت التقنيات الحديثة أيضًا ظهور الخدمات الممكنة رقميًا والتي تدعمها مجموعة من الخدمات الجديدة التي تستند إلى حلول مبتكرة قائمة على البيانات مثل الحوسبة السحابية.

II-1- اشتراكات الهاتف: من خلال هذا العنصر نقوم بتحليل ما يلي:

II-1-1- مؤشر النسبة المئوية لاشتراكات الهاتف الثابت والخلوي.

الجدول رقم (01): النسبة المئوية لاشتراكات الهاتف الثابت والخلوي المتنقل في الجزائر والسعودية

خلال الفترة (2008-2021)

الدولة	الجزائر		السعودية	
المؤشر السنوات	اشتراكات الهاتف الثابت	اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل	اشتراكات الهاتف الثابت	اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل
2008	8.88	78.19	14.94	131.21
2009	7.32	92.99	14.64	157.51
2010	8.15	91.42	14.16	175.32
2011	8.37	97.46	15.37	179.10
2012	8.83	100.72	15.58	171.96
2013	8.24	103.99	15.69	168.68
2014	7.99	111.71	/	164.15
2015	8.26	109.32	11.44	161.21

143.44	12.68	116.61	8.44	2016
117.60	13.63	111.45	9.97	2017
117.97	15.38	112.47	10.02	2018
115.27	15.01	106.37	10.85	2019
120.05	15.97	104.84	11.01	2020
126.36	18.34	106.42	11.54	2021

المصدر: البوابة العربية للتنمية، (2023/10/26)، تكنولوجيا المعلومات، تم الاسترجاع من الرابط:

<https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/shhttps://data.arabdevelopmentportal.com/topics/I-C-T-8/International/Annual/>.

من خلال الجدول رقم 01 أعلاه والذي يمثل تطور النسبة المئوية لاشتراكات الهاتف الثابت والخلوي المتنقل في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2008-2021)، نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ وزيادة معتبرة في النسبة المئوية للمشاركين في الجزائر خلال عشر سنوات الأخيرة رغم وجود بعض التراجعات خلال سنتي 2009 و 2014 بالنسبة للاشتراكات في الهاتف الثابت، فقد ارتفعت هذه النسبة من 8.88% سنة 2008 ليلبلغ 11.54% سنة 2021 أي بزيادة تقدر بـ 2.66%، بينما نلاحظ أن النسبة المئوية لاشتراكات الهاتف الثابت في السعودية سنة 2008 كانت 14.94% أي أكبر بـ 3.4% من النسبة المسجلة في الجزائر سنة 2021 لتبلغ 18.34% سنة 2021، أما التطور في النسبة المئوية في الهاتف الخلوي المتنقل في الجزائر فأخذ منحني متصاعد مقارنة بالهاتف الثابت، فقد انتقلت النسبة المئوية للمشاركين من 78.19% سنة 2008 لتبلغ 106.42% سنة 2021 وهذا راجع إلى انخفاض أسعاره مقارنة مع أسعار الهاتف الثابت، بينما في السعودية نلاحظ أن النسبة المئوية للمشاركين كان سنة 2008 في حدود 131.21% أي أكبر من النسبة المسجلة في الجزائر في نفس السنة بـ 53.02% ومن النسبة المسجلة سنة 2021 بـ 24.79%، لتنتقل هذه النسبة إلى 179.10% سنة 2011 وهي أكبر نسبة مسجلة ثم تبدأ بالانخفاض لتصل سنة 2021 إلى 126.36%.

II-2- الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت : من خلال هذا العنصر نقوم بتحليل ما يلي:

- مؤشر النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت: يُحسب عدد الأفراد في النطاق الذين استعملوا الإنترنت من خلال تجميع الردود المرجحة، ويعبر عن نسبة الأفراد الذين استعملوا الإنترنت كنسبة مئوية تُحسب بقسمة العدد الكلي للأفراد في النطاق الذين استعملوا الإنترنت على العدد الكلي للأفراد، ثم بضرب الناتج في 100.^{viii}

الجدول رقم (02): النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2008-2021)

المؤشر السنوات	الجزائر	السعودية
-------------------	---------	----------

36,00	10,18	2008
38,00	11,23	2009
41,00	12,50	2010
47,50	14,90	2011
50,00	18,20	2012
60,50	22,50	2013
64,71	29,50	2014
69,62	38,20	2015
74,88	42,95	2016
94,18	47,69	2017
93,31	49,04	2018
95,72	58,98	2019
97,86	63,95	2020
100	70,77	2021

المصدر: البوابة العربية للتنمية، مصدر سبق ذكره.

من خلال الجدول رقم 02 أعلاه والذي يمثل النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2008-2021)، نلاحظ أن هناك تزايد مطرد في النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في الجزائر، فقد قفزت هذه النسبة من 10,18 % سنة 2008 لتبلغ 70,77 % سنة 2021 أي أن الزيادة كانت بأكثر من سبعة مرات، لكن تبقى هذه النسبة أقل من النسبة العالمي التي بلغت 71,6 % سنة 2019 ومن المتوقع أن تبلغ 81,90 % سنة 2022، أما إذا قارنا هذا التطور في النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في الجزائر مع السعودية فإننا نلاحظ أنها انتقلت من 36 % سنة 2008 لتبلغ 100 % سنة 2021 أي تغطية كاملة، كما نلاحظ أن النسبة المسجلة سنة 2016 والمقدرة بـ 74,88 % تفوق النسبة المسجلة في الجائر سنة 2021.

وتشير تقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن حوالي 5,4 مليار شخص (67 %) من سكان العالم سيستخدمون الإنترنت في عام 2023. ويمثل هذا زيادة قدرها 45 % منذ عام 2018، حيث تشير التقديرات إلى أن 1,7 مليار شخص استخدموا الإنترنت خلال تلك الفترة، ومع ذلك فإن هذا يترك 2.6 مليار شخص غير متصلين بالإنترنت.^{ix} إن الإقبال على استعمال الإنترنت مؤشر رئيسي يتعقبه صانعو السياسات والمحللون كمؤشر لمدى تقدم البلاد نحو التحول إلى مجتمع المعلومات. ويمكن لمتغيرات تصنيفية للأفراد الذين استعملوا الإنترنت - كالعمر أو جنس الأفراد أو المستوى

التعليمي أو المركز في القوى العاملة - أن تعين في تحديد الفجوات الرقمية بين الذين استعملوا الإنترنت، ويمكن لهذه المعلومات أن تساهم في وضع سياسات هادفة لتخطي تلك الفجوات الرقمية.

ووفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات، شهد النمو البطيء والمطرّد في البلدان المتقدمة زيادة في النسبة المئوية للسكان الذين يستعملون الإنترنت من 51,30 % في 2005 إلى 80,90 % في 2018. وزاد استعمال الإنترنت في البلدان النامية من 7,70 % في 2005 إلى 45,30 % في نهاية عام 2018.^x

II-3- نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، الجيل الرابع على الأقل

من خلال هذا العنصر نقوم بتحليل ما يلي:

- نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، الجيل الرابع على الأقل :

الجدول رقم (03): نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، الجيل الرابع على الأقل في الجزائر والسعودية خلال

الفترة (2013-2021)

المؤشر السنوات	الجزائر	السعودية
2013	0	78
2014	0	80
2015	0	82
2016	0	85
2017	3,62	88
2018	30,49	90
2019	52,84	93,10
2020	53,63	94,20
2021	76,18	98,25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البوابة العربية للتنمية، (2023/10/26)، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تم الاسترجاع من الرابط:

<https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/shttps://data.arabdevelopmentportal.com/topics/I-C-T-8/International/Annual/>.

من خلال الجدول رقم 03 أعلاه والذي يمثل نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، الجيل الرابع على الأقل في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2013-2021)، نلاحظ أن هناك تزايد مطرد في النسبة نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، الجيل الرابع على الأقل في الجزائر، فقد قفزت هذه النسبة من 3,62 % سنة 2017

لتبلغ 76,18% سنة 2021 أي أن الزيادة كانت أثر من 2000 %، مع العلم أنها كانت في السنوات الاربعة الأولى (2013، 2014، 2015 و 2016) لا تتجاوز 00 %، وفي المقابل نجد أن نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، الجيل الرابع على الاقل في السعودية قد بلغت 98,25 % سنة 2021 أي تقريبا تغطية كاملة لكل السكان، وكذلك نلاحظ أن النسبة المسجلة سنة 2013 والتي بلغت 78 % أكبر من النسبة المسجلة في الجزائر سنة 2021.

II-4- تصنيف مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يمكن تصنيف تكنولوجيا المعلومات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تصنيف مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر خلال سنتي 2016 و 2017

IDI		الترتيب عربيا		الترتيب عالميا		
2017	2016	2017	2016	2017	2016	
4.67	4.32	11	12	102	104	الجزائر
4.71	4.84	/		/		المعدل

IDI: تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات ITU، مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2017، ص: 178.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول رقم (04) أعلاه الذي بين تصنيف مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر سنتي 2016 و 2017 حيث نلاحظ زيادة نقطة المؤشر من 4.32 سنة 2016 ليبلغ 4.67 سنة 2017 وهذا ما جعل ترتيبها يتحسن عالميا برتبتين وعربيا برتبة واحدة.

III - متطلبات تطوير وتفعيل الدفع الإلكتروني في الجزائر

تم استخدام مفهوم الدفع الإلكتروني بشكل صريح في التشريع الجزائري بموجب الأمر 05-06 المؤرخ 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة الاتجار، وبالنسبة لمنصة نظام الدفع عبر الإنترنت في الجزائر، نجد أنه يعتمد بشكل أساسي على استخدام بطاقة CIB، وهذا من خلال شبكة كاملة مؤلفة من ثمانية (08) من المتداخلين بين البنوك والمؤسسات المالية هي:

Al Baraka, BADR, BDL BEA, BNA, CNEP Banque, CNMA, CPA و 12 عضوًا آخر بما في ذلك BNP, Arab Bank, AGB, ABC, l'Algérie poste,

Fransabank, HSBC, Housing Bank, Natixis, SGA, Trust Bank^{xi}.

III-1- الوضعية الحالية لمؤشرات الدفع الإلكتروني في الجزائر

لقد سعت الجزائر إلى تجسيد وتكريس مفهوم الرقمنة والتجارة الإلكترونية في إطار متطلبات الحوكمة الإلكترونية، والاتجاه نحو اقتصاد المعرفة، على اعتبار أن رقمنة التجارة وقطاع الأعمال من شأنه أن يسهل التجارة و يشجع الاستثمار. ومن أجل التمهيد لرقمنة القطاع البنكي والتأسيس للصيرفة الإلكترونية في إطار تحديث البنوك قامت الجزائر بإنشاء الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM وهذا سنة 1995 والتي اسند لها تطوير المعاملات البنكية من خلال تحديث وسائل الدفع وضمان توظيف واستعمال نظام الدفع الإلكتروني. وعليه شرعت الجزائر سنة 2006 في تطوير مشروع تحديث أنظمة الدفع للتسوية الإجمالية الفورية ونظام المقاصة الإلكترونية.

وفي إطار تطوير نظام الدفع في الجزائر تم إنجاز أول موزع آلي للنقود سنة 1997، وفي سنة 2005 تم إنجاز أول عملية دفع عن طريق نهائي الدفع الإلكتروني TPE، وكان يجب انتظار سنة 2016 لتشهد انطلاق عملية الدفع الإلكتروني عبر الخط أي عبر الإنترنت.

ومنذ أكتوبر 2016 أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر، وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة الكبيرة: شركات توزيع الماء والطاقة الغاز والكهرباء، الهاتف النقال وشركات التأمين والنقل الجوي وبعض الإدارات.^{xii}

تتولى البنوك الجزائرية الخاصة منها والعامة أو المختلطة إلى جانب مؤسسة بريد الجزائر، توزيع أجهزة الدفع الإلكتروني على التجار والمؤسسات الاقتصادية من أجل تقديم خدمة الدفع الإلكتروني لربائهم.^{xiii} ، وخلال الفترة 2016 إلى غاية أوت 2023 لوحظ تزايد في عدد محطات الدفع الإلكتروني العاملة من 5049 جهاز دفع موزع إلى 50848 جهاز في أوت 2023، والجدول الموالي يمثل عدد محطات الدفع الإلكتروني العاملة خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى أوت 2023.

الجدول رقم (05): تطور عدد محطات الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر خلال الفترة (2016 – أوت 2023)

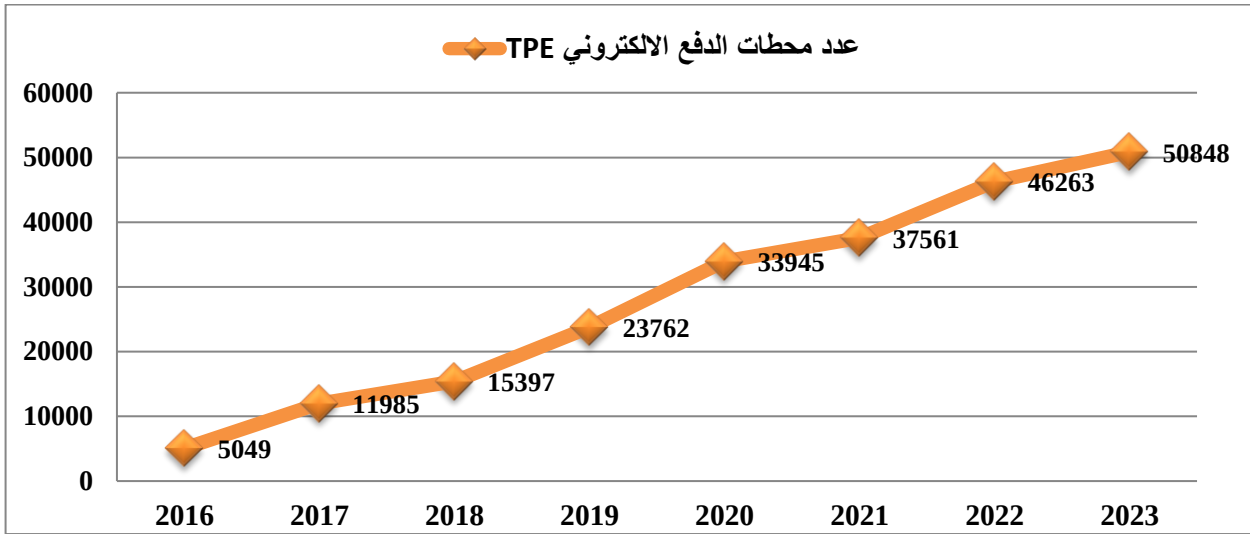
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد محطات الدفع الإلكتروني TPE	5049	11985	15397	23762	33945	37561	46263	50848

المصدر: نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني، تاريخ الاطلاع يوم 2023/10/29.

<https://giemonetique.dz/activite-paement-sur-tpe>

من خلال الجدول رقم 05 أعلاه الذي يبين تطور عدد محطات الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر خلال الفترة (2016 – أوت 2023) حيث نلاحظ زيادة معتبرة في عدد هذه المحطات فقد انتقل عددها من 5049 محطة سنة 2016 ليلعب 4663 محطة سنة 2022 و 50848 محطة خلال ثمانية أشهر فقط من سنة 2023 أي أن الزيادة كانت بأكثر من 9.93 % خلال ثمانية سنوات وهذا ما بين المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة من أجل تعميم استعمالها.

الشكل رقم (01): تطور عدد محطات الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر خلال الفترة (2016 – أوت 2023)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 05 أعلاه.

الجدول رقم (06): حجم المعاملات على محطة الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016 – أوت 2023)

السنة	العدد الاجمالي لمعاملات الدفع الإلكتروني	المبلغ الاجمالي لمعاملات الدفع الإلكتروني (دج)
2016	65 501	444 508 902,40
2017	122 694	861 775 368,90
2018	190 898	1 335 334 130,76
2019	274 624	1 916 994 721,11
2020	711 777	4 733 820 043,01
2021	2 150 529	15 113 249 499,92
2022	2 712 848	19 343 056 538,17
أوت 2023	2 444 375	6 835 434 209,27

المصدر: نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني، تاريخ الاطلاع يوم 2023/10/29.

<https://giemonetique.dz/activite-paement-sur-tpe>

من خلال الجدول رقم 06 أعلاه الي يبين حجم المعاملات على محطة الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016 – أوت 2023)، نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة في العدد الاجمالي لمعاملات الدفع الإلكتروني عبر محطات TPE في الجزائر، فقد انتقل هذا العدد من 65501 معاملة سنة 2016 وبمبلغ 444508902,40 دج إلى 2712848 معاملة سنة 2022 وبمبلغ قدر بـ 19343056538,17 دج، وهذا ما يبين أن هناك زيادة في استعمال المعاملات الإلكترونية عبر محطات الدفع TPE في الجزائر..

III -2- تطوير وتعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني TPE في ولاية الشلف

ورغم الجهود المبذولة لتحديث وزيادة استعمال أنظمة الدفع الالكتروني إلا أنها تبقى محصورة بين نهائي نقاط الدفع الالكتروني المتوفرة لدى عدد محدود من المتعاملين الاقتصاديين والتجار وذلك بسبب وجود مجموعة من العراقيل .

جدول رقم (07) عدد التجار المستفيدين وغير المستفيدين من جهاز TPE لسنة 2022 (أكتوبر، نوفمبر وديسمبر) وسنة 2023 (من جانفي إلى أوت)

مجموع المتعاملين الذين تم تحسيسهم خلال الشهر	عدد المتعاملين الذين تم تحسيسهم خلال الشهر حسب النشاط			عدد المتعاملين الاقتصاديين الغير المستفيدين من جهاز TPE		عدد المتعاملين الاقتصاديين المستفيدين من جهاز TPE		الأشهر
	مغازات	نشاطات أخرى		مغازات	باستثناء مغازات	مغازات	باستثناء مغازات	
		العدد	طبيعة النشاط					
180	17	41	تغذية عامة	07	158	05	05	أكتوبر 2022
		34	ت ت للألبسة					
		28	ت ت للحوم					
		12	خردوات					
		48	حلاقة نساء					
49	03	46	نشاطات مختلفة	00	41	08	00	نوفمبر 2022
112	12	100	نشاطات مختلفة	12	95	00	05	ديسمبر 2022
48	41	07	ت ت للألبسة	37	07	03	01	جانفي 2023
36	06	10	ت ت للألبسة	06	30	/	/	فيفري 2023
		01	ت ت الادوات المنزلية					
		19	ت ت الاجهزة الكهرومنزلية					
23	06	13	ت عامة	06	17	/	/	مارس 2023
		02	ت ت لمنتجات العطرة ومواد التجميل					

		02	ت ت لجهاز الرضع					
78	03	38	ت عامة	03	75	/	/	أفريل 2023
		10	ت ت لمنتجات العطارة ومواد التجميل					
		17	اطعام سريع					
		10	ت ت الالبسة والاحذية					
84	06	33	ت عامة	/	78	06	/	ماي 2023
		43	اطعام					
		02	ت. ت قطع الغيار					
99	03	52	ت عامة	/	96	03	/	جوان 2023
		44	اطعام					
73	03	29	ت عامة	/	68	03	02	جويلية 2023
		18	اطعام					
		19	ت ت للالبسة والأحذية					
		02	ت ت للمجوهرات والساعات					
		02	مكتبة					
74	03	19	ت عامة	/	67	03	04	أوت
		27	اطعام					
		02	ت ت للأجهزة الكهرومنزلية					
		04	ت ت للأدوات المنزلية					
		19	مكتبة					
856	102	754	/	71	737	31	17	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الشهرية لأعوان الرقابة وقمع الغش بالمديرية الولائية للتجارة وترقية الصادرات الموجهة إلى المديرية العامة للرقابة الاقتصادية وقمع الغش بوزارة التجارة وترقية الصادرات.

جدول رقم (08) النسبة المئوية للتجار المستفيدين وغير المستفيدين من جهاز TPE لسنة 2022 (أكتوبر، نوفمبر وديسمبر) وسنة 2023 (من جانفي إلى أوت)

المغازات	نشاطات أخرى	المجموع	
عدد تجار التجزئة المسجلين في CNRC	23950	24030	110
عدد المتعاملين الذين تم تحسيسهم	754	856	102
عدد المتعاملين الاقتصاديين المستفيدين من جهاز TPE	17	48	31
عدد المتعاملين الاقتصاديين الغير المستفيدين من جهاز TPE	737	808	71
النسبة المئوية للمتعاملين الذين تم تحسيسهم	% 3,15	% 3,56	% 92,73
النسبة المئوية للمتعاملين الاقتصاديين الغير المستفيدين مستفيدين من جهاز TPE (بالنسبة للذين تم تحسيسهم)	% 97,75	% 94,39	% 30,40
النسبة المئوية للمتعاملين الاقتصاديين المستفيدين من جهاز TPE (بالنسبة للذين تم تحسيسهم)	% 2,25	% 5,61	% 69,60

المدة التحسيس: هي إحدى عشر شهر (11) شهر .

CNRC: المركز الوطني للسجل التجاري .

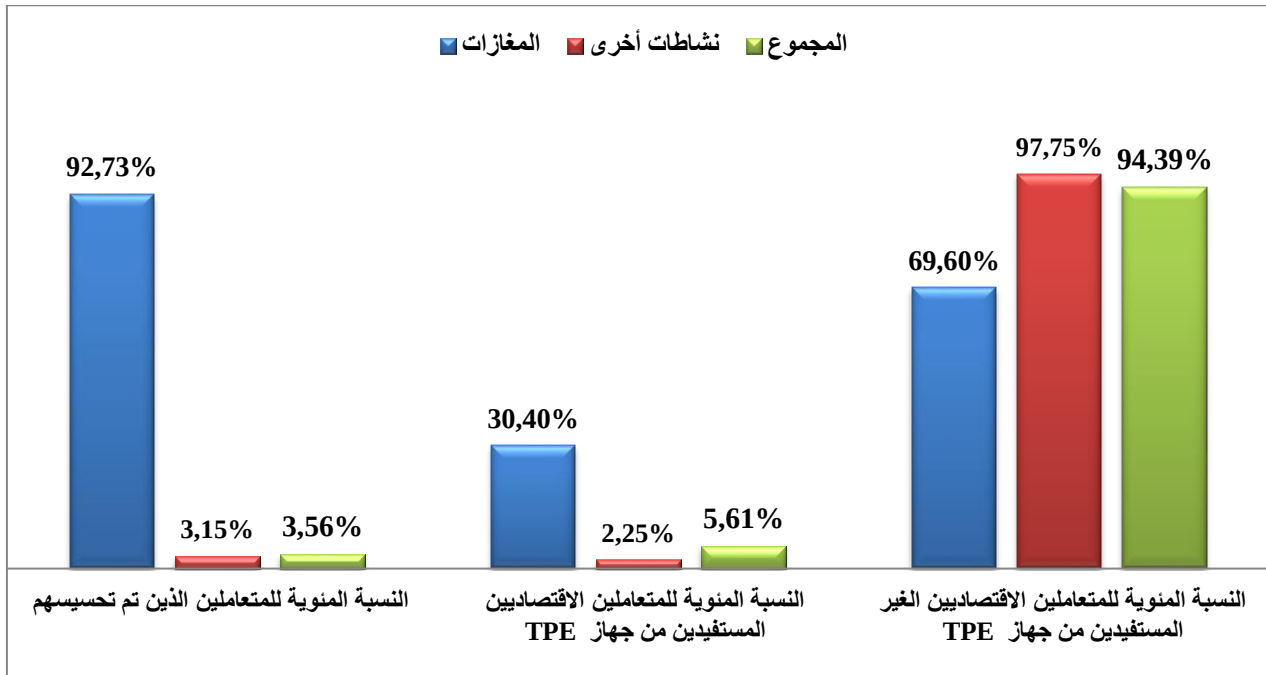
عدد تجار التجزئة المسجلين في المركز الوطني للسجل التجاري حتى يوم 2023/10/26.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 07 .

من خلال الجدول رقم 08 أعلاه الذي يبين النسبة المئوية للتجار المستفيدين وغير المستفيدين من جهاز TPE لسنة 2022 (أكتوبر، نوفمبر وديسمبر) وسنة 2023 (من جانفي إلى أوت)، نلاحظ أن النسبة المئوية للمتعاملين الذين تم تحسيسهم قد بلغ 92,73 % بالنسبة للمغازات و 3,15 % بالنسبة لباقي النشاطات الأخرى أما بالنسبة لمجموع النشاطات (التجزئة) فقد كان 3,56 % خلال إحدى عشر (11) شهر التي تمت فيها عملية التحسيس. أن النسبة المئوية للمتعاملين الاقتصاديين الغير المستفيدين مستفيدين من جهاز TPE (الذين تم تحسيسهم) قد بلغت 30,40 % بالنسبة للمغازات و 2,25 % بالنسبة لباقي النشاطات و 5,6 % لمجموع نشاطات التجزئة .

أن النسبة المئوية للمتعاملين الاقتصاديين المستفيدين من جهاز TPE (الذين تم تحسيسهم) قد بلغت 69,60 % بالنسبة للمغازات و 97,75 % بالنسبة لباقي النشاطات و 94,39 % لمجموع نشاطات التجزئة. من خلال تقارير الأعوان خلال العملية التحسيسية تبين أن أكبر معوق لاستعمال المتعاملين لمحطات الدفع الإلكترونية هي عدم وجود تغطية كافية للإنترنت فضلا عن ضعف تدفقها في المناطق الموجودة فيها، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على هذه الأجهزة نظرا للإجراءات الإدارية التي ترهق التجار .

الشكل رقم (02) النسبة المئوية للتجار المستفيدين وغير المستفيدين من جهاز TPE لسنة 2022 (أكتوبر، نوفمبر وديسمبر) وسنة 2023 (من جانفي إلى أوت)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 08 أعلاه.

III -3- متطلبات نجاح وسائل الدفع الإلكتروني.

إن نجاح وسائل الدفع الإلكتروني يتطلب توفر العوامل التالية:^{xiv}

- ❖ توفر البنية الأساسية والتقنية بحيث تعد وسائل الاتصال الركيزة الأساسية التي يمكن ان تؤدي إلى انتشار تقنيات الدفع الإلكتروني وتسمح بضمان أعمال إلكترونية ذات مردودية وتحقيق الدخل؛
- ❖ توفر المتطلبات القانونية والتنظيمية، حيث تعتبر هذه الأخيرة أمر بالغ الأهمية للسير الفعال لوسائل الدفع الإلكتروني، ويتطلب خلق البيئة القانونية تكاثف جهود كل من الحكومة وقطاع الأعمال والمستهلكين؛
- ❖ إعداد الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة وذلك لما لها من دور كبير في تحسين أداء الخدمات المصرفية؛

❖ الكفاءة الأدائية لكافة الوظائف والأنشطة التقنية والمالية والتسويقية والقانونية ذات العلاقة بالأعمال المصرفية الإلكترونية؛

❖ الريادية والتكيف مع المستجدات واقتناص الفرص المتاحة؛

❖ إتاحة الدفع الإلكتروني عبر الموبايل سيساهم بقوة في تطوير هذه الأخيرة؛

❖ ضرورة التوعية بأهمية وسائل الدفع الإلكتروني كبديل عن استعمال الدفع النقدي (الكاش) .

رابعا - اسباب ضعف نشاط الدفع الإلكتروني في الجزائر

هناك مجموعة من الأسباب لضعف نشاط الدفع الإلكتروني في الجزائر ومن أهمها:

- انعدام الثقة في التجارة الإلكترونية، مشكلة عدم ملموسية المنتجات، التحديات الامنية واحترام خصوصية الزبون، ضعف البنية التحتية وخاصة في الدول النامية، مشكل تطوير البنية التحتية المرتبطة بالتكنولوجيا؛^{xv}
- إن نقص المعلومات حول مزايا الدفع الإلكتروني واهتزاز الثقة في البنوك وغياب الثقافة المصرفية هو ما يحد من التوجه إلى الدفع الإلكتروني، كما أن عدم وجود تأمين للبنوك حاليا حالة حدوث عمليات احتيال أو القرصنة عن طريق الدفع الإلكتروني، يعد كذلك من بين التحديات التي تواجه الجزائر في هذا المجال إضافة إلى تحدي تطوير النقد الآلي.
- ضف إلى ذلك عدم وجود مناخ ملائم لتطوير الرقمنة بالجزائر خاصة فيما يتعلق بنوعية الإنترنت وشدة التدفق إضافة إلى الانقطاعات المتكررة التي تقف عائقا أمام تجسيد مشروع التحول إلى الاقتصاد الرقمي في الجزائر.^{xvi}

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة استعراض واقع بعض مؤشرات الجاهزية الإلكترونية في الجزائر ومقارنتها مع دولة السعودية من أجل الوقوف على واقع الدفع الإلكتروني فيها، ومن خلال التحليل تبين أنه رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في سبيل مواكبة البيئة الرقمية وتفعيل استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلا أنها تحتل موقعا ضعيفا ولا تزال في مرحلتها البدائية، وهذا نظرا لوجود عدة معوقات والعراقيل، ورغم أنها سعت إلى تحديث وتوسيع بنيتها التحتية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة، ويعود ذلك إلى نقص وغياب الثقة في المعاملات الإلكترونية لقلة الحماية عليها من جهة، وعدم وضوح البيئة التشريعية والقانونية، كما تعتبر الانترنت عاملا مهما ومساعد لتبني الدفع الإلكتروني والذي يعتمد على توفر مجموعة من العناصر أساسية من أهمها إمتلاك واستخدام أجهزة الدفع الإلكتروني TPE ووجود تغطية ملائمة للإنترنت وسرعة تدفق عالية .

المصادر والمراجع:

- علي محمد الخوري، المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، ص 40. i
- 2 - حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2106، ص 30.
- 3- ليزة هشام وضيف الله محمد الهادي، واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ديسمبر 2017، العدد 24، ص 280.
- 4- قرومي حميد، ضحاك نجية، واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، العدد 24، ص 141.
- 5- لعلاوي أحمد خير الدين، واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2016 – 2021، مجلة TADAMSAD- UNEGMU، المجلد 02، العدد 20، 2022، ص 04.
- 6 - بوعكة كاملة، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022، ص ص: 07-09.
- 7- هادف حيزية، نجاح وسائل الدفع الإلكترونية والتحول الجوهري إلى عمليات التفاعل مع التجارب الإلكترونية: استعراض لتجارب بعض الدول الأوروبية، جامعة المدية، ص 04، الموقع الإلكتروني (<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/450/8/2/66980>)، تاريخ الاطلاع يوم 2023/10/26.
- 8- منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات قطاع التنمية، دليل قياس نفاذ الأسر والأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعماله، طبعة 2020، ص 79.
- 9- الاتحاد الدولي للاتصالات، الموقع الإلكتروني (<https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>)، شوهده يوم 2023/10/26.
- x - منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات قطاع التنمية، مرجع سابق، ص 79.
- 11- علال شير، إشكالية الدفع الإلكتروني في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة (2016 – 2022)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 01، 2023، ص 380.
- 12- مريم بن شريف، منية خليفة، واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر وآفاق المستقبل البطاقة الذهبية نموذجاً، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 01، 2023، ص 59.
- xiii - دعبوز سعاد، فرحي كريمة، واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، 2021، ص 82.
- xiv - لعلاوي أحمد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 05.
- xv - لحسن عطا الله، تحديد اهم معوقات التجارة الالكترونية في الجزائر، باستخدام طريقة المكونات الاساسية PCA، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05 (خاص)، أكتوبر 2020، ص 304.
- xvi - مريم بن شريف، منية خليفة، مرجع سابق، ص 66.